الغانم أكد على عمق العلاقات الثنائية التي تربط الدولتين وسبل تطويرها

العبادي: نريد للمصالح أن تتشابك بين العراق والكويت.. والنظام البعثي البائد أساء لنا جميعاً

■ العراق على أبواب تحرير كل اراضيه من يد تنظيم داعش بمساعدة الكويت

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس رئيس مجلس الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته البلاد.

وجرى خلال اللقاء التأكيد على عمق العلاقات الثنائية التي تربط البلدين الشقيقين وسبل تطويرها كما تطرق الجانبان إلى آخر التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة وتكثيف الجهود لتطويق الإرهاب ومكافحته.

وتأتي زيارة العبادي بعد زيارات مماثلة قام بها كل من رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري ووزير الخارجية العراقي الدكتور إبراهيم الجعفري خلال الأسابيع الماضية.

وضم الوفد العراقي كلا من وزير الخارجية الدكتور إبراهيم الجعفري ووزير الدفاع الدكتور خالد متعب العبيدي ووزير النفط المهندس بافرجبر الزبيدي ووزير الصناعة والمعادن الدكتور نصير كاظم العيساوي ووزير الهجرة والمهجرين الدكتور جاسم محمد علي ووزير حقوق الإنسان محمد مهدي أمين البياتي وسفير العراق لدى دولة الكويت محمد حسين بحر العلوم.

حضر اللقاء النواب فيصل الشايع وأحمد لاري وعادل الخرافي وطلال الجلال وعبدالله التميمي ومحمد الجبري وفيصل الدويسان وفيصل الكندري وحمود الحمدان وجمال العمر ومبارك الحريص وأمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري وسفير دولة الكويت لدى العراق غسان الزواوي.

حضر اللقاء كل من النواب حمود الحمدان والدكتور عبدالرحمن الجيران وجمال العمر ومبارك الحريص والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

من جهتة قال رئيس وزراء العراق حيدر العبادي عقب الزيارة ان دولته تبحث عن علاقات ايجابية موسعة مع جارتها الكويت مشيرا انه طرح في كل الاجتماعات انه يريد للمصالح ان تتشابك بين البلدين الجارين واضاف نحن اعداء النظام البعثي البائد الذي اساء الى عمق العلاقة بين البلدين الشقيقين

العادم خلال استقباله العبادي

رئيس الوزراء العراقي متحدثا لوسائل الإعلام

■ آفاق التعاون بين الدول يس لها حدود ونجاح العراق بحاجة إلى تعاون دول وحكومات المنطقة معها

واكد العبادي ان العراق يسعى الى تشابك العلاقة مع الكويت على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية

واشاد بان العراق يقف في هذه الاثناء بمواجهة الارهاب وداعش وان الجارة الكويت تقف مع التحالف الدولي للوقوف مع العراق ضد داعش

واوضح العبادي ان الكويت قدمت للعراق مساعدات عسكرية مشيرا ان هناك مجال لتقديم مساعدات اكثر عمقا في المجال العسكري لمواجهة داعش

وتابع العبادي مؤكدا ان العراق يتغلب على تنظيم داعش حتى اصبح في طور الانحصار والانهزام ومقاتليه يهربون من مواقعهم وبين ان بلده على ابواب تحرير كافه اراضيه من يد هذا التنظيم وذلك بمساعدة دولة الكويت

وقال ان افاق التعاون بين العراق والكويت ليس لها حدود لاسيما وان المنطقة يجب ان تتعافى وان نجاح العراق بحاجة الى تعاون دول وحكومات المنطقة معها

واعلن العبادي انه وجه الدعوة الى رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم لزيارة العراق ولفت انه تم بحث كافة القضايا مع حضرة صاحب السمو امير البلاد مؤكدا ان العراق منفتح بالخير على كل جيرانه

وحول قضية التعويضات المستحقة للكويت لدى العراق قال العبادي ان العراق ملزم بدفع ٥٪ من ايراداته النفطية للكويت واوضح ان الجانب الكويتي وافق على تاجيل استحقاق الدفعات الى العام القادم 2015 وذلك بعد تراجع اسعار النفط عالميا ولتقليل الضغط على موازنة العراق وتقليل العجز بها خاصة فيما يتعلق بالجهد العسكري الذي استنزف

من ناحية اخرى استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس امام وخطيب المسجد الحرام في مكة المكرمة وعضو هيئة كبار العلماء والرئيس السابق لمجلس الشورى السعودي المستشار بالديوان الملكي الدكتور صالح بن حميد.

■ ملتزمون بدفع 5% من الايرادات النفطية والجانب الكويتي وافق على تأجيل استحقاق الدفعات إلى العام المقبل

وافقت على تعديل قانون المحاسبة

«التشريعية» ترفض رفع الحصانة عن الدويسان ودشتي والفضل

رفضت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية خلال اجتماعها امس رفع الحصانة عن النواب فيصل الدويسان وعبد الحميد دشتي ونبيل الفضل

واوضح مقرر اللجنة النائب د. عبد الحميد دشتي في تصريح صحافي ان اللجنة نظرت طلب رفع الحصانة عن النائب فيصل الدويسان في القضية 193/ 2013 جنح صحافة ورفضت رفع الحصانة بالاغلبية لوجود كيدية

واتف ان اللجنة رفعت كذلك بالاغلبية رفع الحصانة عن النائب عبد الحميد دشتي في القضية 10/ 2014 كما رفضت رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل 835/ 2014 جنح كيفان والقضية 834/ 2014 جنح كيفان

وذكر دشتي ان اللجنة نظرت مقترحا بتعديل قانون المحاسبة وتمت الموافقة عليه بالاجماع من حيث المبدأ وتمت احالته الى اللجنة المالية مع الاستئناس برأي لجنة الميزانيات موضحا ان التعديل يلزم ديوان المحاسبة باحالة اي فعل يشكل جريمة الى النيابة العامة لملاحقة المتسببين في اي تجاوز صارخ على المال العام

وبين دشتي ان اللجنة نظرت مقترحا في شأن الاحكام الخاصة بالعقود الحكومية وارتأت اللجنة عدم الموافقة عليه لتداخل اختصاصاته مع اختصاص جهات اخرى

وقال ان اللجنة نظرت مقترحا في شأن العسكريين غير الكويتيين الذين شاركوا في صد العدوان العراقي الغاشم وفي تحرير البلاد مشيرا الى انه تم في اجتماع سابق لاحالة مقترح مماثل الى لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية ووتم الاكتفاء بذلك مؤكدا ان فكرة المقترح مقبولة وسديدة ولا تتعارض مع الدستور الا انه تم رفض المقترح الجديد لتواجد مقترح مماثل محال للجنة الداخلية والدفاع

واشار دشتي الى مناقشة اللجنة مقترحا في شأن حقوق المسنين بحقق الصالح العام ووافقت عليه بالاجماع واحيل للجنة المختصة

وذكر دشتي ان اللجنة رفضت بالاغلبية مقترحا بانشاء ديوان المظالم اذ راي البعض ان اختصاصه متعارض مع اختصاصات جهات وهيئات اخري وطلبت الاغلبية احالته الى لجنة حقوق الانسان

واوضح دشتي ان اللجنة استعرضت قانون الحج والعمرة الذي وافق عليه المجلس في المداولة الاولى وتم اجراء جدول مقارنا بالتعديلات مشيرا الى ان اللجنة ابلغت النواب مقدمي المقترحات ووزارة الاوقاف بعقد اجتماع اخر في 6 يناير المقبل لاستكمال المناقشة.

عبدالحميد دشتي

■ الموافقة على مقترح بشأن حقوق المسنين وإحالته للجنة المختصة

أكد أنه سيكون مدرجاً على جدول أعمال جلسة 13 يناير

الشايع: «المالية والاقتصادية» وافقت على قانون الوكالات التجارية

فيصل الشايع

■ يعاقب كل من يدعي حق الوكالة عن منتج أو خدمة ويغش المستهلك

■ المعاملة بالمثل في الدول الخليجية إذا حصل الخليجي على وكالة بالكويت

اعلن رئيس اللجنة المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع عن الانتهاء من التصويت بالموافقة على قانون الوكالات التجارية موكدا ان اللجنة ناقشت 26 مادة بالتفصيل وسيكون القانون مدرجا على جدول اعمال جلسة 13 يناير المقبلة.

وبين الشايع ان القانون ايجابي بالكامل واشتمل على ضوابط لحصول التاجر على وكالات تجارية، مضيفا انه: في حال الغاء الوكالة هناك شروط يحددها القانون وكذلك القانون يعاقب كل من يدعي حق الوكالة عن منتج او خدمة ويغش المستهلك، مضيفا ان الغرامات تصل الى إغلاق المتاجر والمحلات.

وقال الشايع ان القانون يتضمن ايضا شروطا للوكيل الخليجي وان تكون المعاملة بالمثل في الدول الخليجية اذا حصل الخليجي على وكالة بالكويت.

واوضح ان القانون: يشترط على الوكيل الحالي ان يضمن تقديم خدمات الإصلاح والصيانة للمستهلك بالنسبة للاجهزة والمواد التي هو وكيلها حتى وان كان مستوردها طرف اخر ليس الوكيل شريطة ان تكون مطابقة للمواصفات الخليجية والمواصفات القياسية العالمية وان تكون شاملة لكفالة عالمية للمنتج الاصلي، اي وضعنا شروط ان يقوم الوكيل بدوره الكامل اذا تطابقت المواصفات على المنتج. وهذا يعني مثالا اجبار الوكيل باعمال الصيانة لسيارة استوردها المستهلك واصلاحها ولا حق له في رفضها بشرط ان تكون مطابقة للمواصفات القياسية العالمية وغير مقلدة وغير متلاعب فيها.

واكد الشايع ان هذه النقاط كانت من ابرز ما ركزت عليه غرفة التجارة والصناعة ونحن في اللجنة توافقنا معهم.

وقال الشايع ان اللجنة في المرحلة المقبلة ستركز على قانون الخطة التنموية الخمسية للانتهاء منها، وكذلك قانون لجنة المناقصات المركزية مشيرا الى ان هناك تعديلات على قانون الخصخصة مرتبطة بتنفيذ الخطة الخمسية ستقدمها الحكومة قريبا، وكذلك ننتظر ايضا تعديلات الحكومة لقانون هيئة اسواق المال.

لحين إنتهاء لجنة التحقيق التي شكلها مجلس الأمة والخاصة بمخالفات توزيع الحيازات الزراعية

الجلال يدعو وزير النفط للتريث في تعيين رئيس للهيئة العامة للزراعة

دعا عضو مجلس الأمة النائب طلال الجلال وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير إلى "التريث في تعيين رئيس للهيئة العامة للزراعة لحين إنتهاء لجنة التحقيق التي شكلها مجلس الأمة والخاصة بمخالفات توزيع الحيازات الزراعية".

وقال النائب الجلال "يجب على الوزير الوزير علي العمير عدم تعيين رئيس للزراعة من بين القياديين الحاليين في الهيئة"، لافتا إلى وجود "أخطاء شابت توزيع المزارع، وهو الأمر الذي دفع البرلمان إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية لاستيضاح الحقيقة".

وطالب الجلال لجنة التحقيق البرلمانية بانجاز تقريرها بشأن التحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة باسرع وقت ممكن حتى يتسنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب بشأن هذه التجاوزات.

واضاف الجلال "كلي ثقة بحرص الوزير العمير على المصلحة العامة وتفهمه باهمية عدم تعيين رئيس هيئة الزراعة قبل انتهاء لجنة التحقيق البرلمانية من عملها لاسيما في ظل التجاوزات التي شابت عملية توزيع المزارع".

من ناحيتة طالب النائب فيصل الكندري من وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير وقف أي تعيينات في المناصب القيادية في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية في الوقت الحالي حتى تقدم لجنة التحقيق البرلمانية تقريرها الكامل بشأن التجاوزات في توزيع الحيازات الزراعية ومعرفة المسئولين عن تلك التجاوزات

واوضح الكندري في تصريح صحفي ان تواتر الانباء والاخبار عن معلومات نقلت من عدة مصادر عن الوزير يؤكد فيها اختياره لشخصية كانت من بين افضل الأسوأ لهو اعتراف صريح وضمني منه بأن القيادي المرشح للمنصب عليه العديد من الشبهات مبينا ان الهيئة يوجد بها قياديين بارزين يستحقوا ان يتقلدوا اعلى المناصب ومشهود لهم بنظافة اليد كما ان الكفاءات في البلاد كثيرة ومحل تقدير وثقة

ورفض الكندري ترشيح الوزير لقياديين جدد في الهيئة في الوقت الحالي نظرا لوجود العديد من الشبهات للبعض ومشاركتهم في تجاوزات الحيازات الزراعية وعمليات التنفيع مؤكدا ان مسلسل الفساد في الهيئة يجب ان يقف وان تجتث رؤوس الفساد حتى يشعر كل مواطن له علاقة مباشرة بالهيئة بالاطمئنان وكذلك حفاظا على المال العام وعدم المضي في مسلسلات التنفيع.

وطالب الكندري الوزير العمير ان يوضح القصد من قوله انه لم يجد افضل الأسوأ وترشيحه للمنصب لأن في ذلك اتهام شمولي وعام لجميع العاملين في الهيئة وهذا مانرفضه تماما لأننا نتعامل مع جهة حكومية ومع شخصيات مختلفة ولا يجوز تعميم السيئة مستغربا من ان يتم "مكافاة افضل الأسوأ" بتقلده منصب قيادي في الهيئة

وأكد الكندري ان المنصب في هيئة الزراعة لا يعني توزيع الحيازات الزراعية كالمزارع او الجواخير انما يقوم بدور اساسي ورئيسي في وضع استراتيجية حقيقية ومتكاملة في الحفاظ على الامن الغذائي في الدولة وتحقيق ابسط نسب الامان الغذائي والاكتفاء الذاتي في الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية مشيرا الى ان هذا الجهد لا يمكن ان يقوم به شخص يعتبره الوزير انه افضل الأسوأ ويقر بسوء !!.

طلال الجلال

فيصل الكندري

■ الكندري: أرفض ترشيح الوزير لقياديين جدد في الهيئة حالياً نظراً لوجود العديد من الشبهات للبعض

■ مسلسل الفساد يجب أن يقف وأن تجتث رؤوسه حتى يشعر كل مواطن بالاطمئنان

أكد أن المسابقة ساهمت في نشر الثقافة البرلمانية بين المواطنين

أمين عام مجلس الأمة يستقبل الفائزين بمسابقة الدستور السنوية

استقبل الامين العام لمجلس الامة علام علي الكندري في مكتبه امس الفائزين بالمسابقة السنوية التي نظمتها امانة المجلس بمناسبة الذكرى الـ 53 لصدور دستور دولة الكويت.

وقال الكندري في بيان صحافي للامانة العامة إن المسابقة ساهمت في نشر الثقافة البرلمانية بين المواطنين بهدف توعيتهم بالشان البرلماني والدستوري مضيفا أن عدد المشاركين في المسابقة أعطى مؤشرا طيبا على نجاحها ومدى متابعة المواطنين لانشطة وفعاليات التي تقيمها الأمانة.

وذكر أن الأرقام التي سجلها الموقع الالكتروني لمجلس الأمة تؤكد ارتفاع عدد المشاركين في المسابقة الى 1634 مواطنا بينهم 873 تمكنوا من التوصل الى الاجابات الصحيحة.

وفاز بجوائز المسابقة كل من مهدي محمد أمين منصور بالمركز الاول وجائزته 500 دينار في حين فاز راشد صلاح عبدالله بالمركز الثاني وجائزته 350 دينارا.

وحلت فاطمة حسين الهولي في المركز الثالث وجائزته 300 دينار وحنان يوسف محمد في المركز الرابع وجائزته 250 دينارا ومريم أحمد القطام في المركز الخامس وجائزته 200 دينار.

علام الكندري